RIMAK International Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: 2717-8293
Volume 5, Issue 4, July 2023

Received: 12/05/2023 **Accepted:** 09/06/2023 **Published:** 01/07/2023

FINANCIAL INCLUSION AS A STRATEGIC AXIS TO ENHANCE FINANCIAL STABILITY IN LIGHT OF THE CURRENT TRANSFORMATIONS - MODELS FROM ARAB COUNTRIES –

Fatima Zahra MEGHDOUR [1]

Researcher, University Yahia Fares, Medea, Algeria

Farida Ben AYAD[2]

Researcher, University Yahia Fares, Medea, Algeria

Abstract

This study aims to highlight the most important recent global transformation in the financial and banking sphere financial inclusion ", which was revealed by the 2008 global financial crisis, financial inclusion is a tool that contributes to the delivery of banking services to all segments of society, especially marginalized groups at low cost. and thus, poverty reduction, in addition, to being an important input for the promotion of financial stability, which is an essential strategic objective as it has received considerable attention from field professionals recently, and it has taken the center stage in Government, financial and economic bodies, particularly in the Arab countries.

This study is also particularly important because financial inclusion is regarded as a strategic focus for enhancing financial stability, especially given the current challenges and shifts in the world's technological field within the framework of the financial and banking sphere to promote the economies of the Arab countries. The study seeks to respond to the following problems: To what extent can financial inclusion contribute to enhancing financial stability in the current financial transformations in the Arab countries?.

Key words: Financial inclusion, banking services, Financial Stability.

http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.24.5

[1] meghdour.fatimazahra@univ-medea.dz, https://orcid.org/0000-0001-8386-4944

[2] faridab672@gmail.com, https://orcid.org/orcid=0000-0002-4826-118

الشمول المالي كمحور استراتيجي لتعزيز الاستقرار المالي
في ظل التحولات الراهنة - نماذج لدول عربية –

فاطمة الزهراء مغدور

الباحثة، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر

فريدة بن عياد

الباحثة، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم تحول عالمي حديث في المجال المالي والمصرفي، والذي كشفت عنه الأزمة المالية العالمية سنة 2008 ألا وهو الشمول المالي، إذ يعد الشمول المالي أداة تسهم في توصيل الخدمات المصرفية إلى كل فئات المجتمع خصوصا الفئة المهمشة بتكلفة منخفضة، وبالتالي الحد من الفقر، بالإضافة إلى أنه يعتبر مدخلا هاما لتعزيز الاستقرار المالي الذي يعد هدفا استراتيجيا جوهريا نظرا لأنه يلقى اهتماما بالغا من قبل المختصين في الميدان خاصة في الآونة الأخيرة، وكذلك لاحتلاله مركز الصدارة لدى الجهات الحكومية والمالية والاقتصادية خصوصا في الدول العربية.

كما تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة نظرا لكون الشمول المالي يعتبر كمحور استراتيجي لتعزيز الاستقرار المالي خاصة في ظل التحديات والتحولات الراهنة التي يشهدها العالم في المجال التكنولوجي ضمن إطار المجال المالي والمصرفي للنهوض باقتصاديات الدول العربية، وتسعى هذه الدراسة للإجابة عن الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن للشمول المالي أن يساهم في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التحولات المالية الراهنة في الدول العربية ؟.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الخدمات المصرفية، الاستقرار المالي.

مقدمة

يشهد العالم في الآونة الأخيرة تحولات مالية كبيرة وهذا بإعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي، وتقديم أنماط جديدة من التعاملات المالية، ولعل أبرز هذه التحولات المالية التي شهدها العالم ما يعرف بالشمول المالي.

يعتبر الشمول المالي انموذجا جديدا للتطورات المالية باعتباره يمارس دورا رئيسيا في إبعاد شبح الفقر عن الدول خاصة الدول العربية، بالإضافة إلى إيصال الخدمات المالية والمصرفية إلى الغالبية العظمى من المجتمع، ويمثل الشمول المالي أولوية مهمة لأي دولة وهذا لكونه محور استراتيجي لتعزيز الاستقرار المالي خاصة في ظل التحديات والتحولات الراهنة التي يشهدها العالم في المجال التكنولوجي ضمن إطار المجال المالي والمصرفي للنهوض باقتصاديات الدول العربية.

مشكلة البحث

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن للشمول المالي أن يساهم في تعزيز الاستقرار المالي في ظل التحولات المالية الراهنة في الدول العربية ؟

أهداف البحث

- التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي والاستقرار المالي؛
- معرفة مختلف المؤشرات التي يقوم عليها كل من الشمول المالي والاستقرار المالي في الدول العربية؛
- بيان أهمية الشمول المالي كمحور استراتيجي لدعم وعتزيز الاستقرار المالي؛
- تسليط الضوء لنماذج بعض الدول العربية حول العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي.

أولا- نظرة حول الشمول المالي والاستقرار المالي

1- الشمول المالي ومؤشراته

1-1 تعريف الشمول المالي وأهميته

يعرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه: الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم – المعاملات، المدفوعات، الادخار، الائتمان والتأمين، ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة (world bank).

ويعرف أيضا على أنه: إتاحة الخدمات المالية لعدد كبير من الأفراد والشركات، وخاصة القطاعات التي لا تتعامل مع البنوك أو تفتقر إلى الخدمات بتكلفة معقولة (Rakhrour & Daham, 2021, p. 480).

ومنه يمكن تعريف الشمول المالي على أنه: تلك الخدمات المالية والمصرفية التي تتاح لكل فئات المجتمع خاصة الفئة المهمشة (الفقيرة).

وبالتالي تكمن أهمية الشمول المالي في المحاور التالية:

- ✓ **المحور الاجتماعي:** وهو ما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم؛
- ✓ **المحور الاقتصادي:** إذ يساهم في النمو الاقتصادي بسبب ازدياد الكفاءة المالية؛
- ✓ **المحور الاستراتيجي:** حيث عمدت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهدافها الاستراتيجية القوية المتمثلة في كيفية المواءمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي وبين الأهداف الثلاثة (الاستقرار المالي، النزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك).

2-1 مؤشرات الشمول المالي

يمكن ذكر أهم المؤشرات الرئيسية التي اعتمدها البنك الدولي والتي على أساسها تم انتهاجها من قبل صندوق النقد العربي في النقاط التالية:

➢ **مؤشر استخدام الحسابات المصرفية**: وينقسم إلى المؤشرات الفرعية التالية:

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، و مكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى؛

الشكل رقم (01): نسبة البالغين الذين لهم حسابات مالية في المؤسسات الرسمية

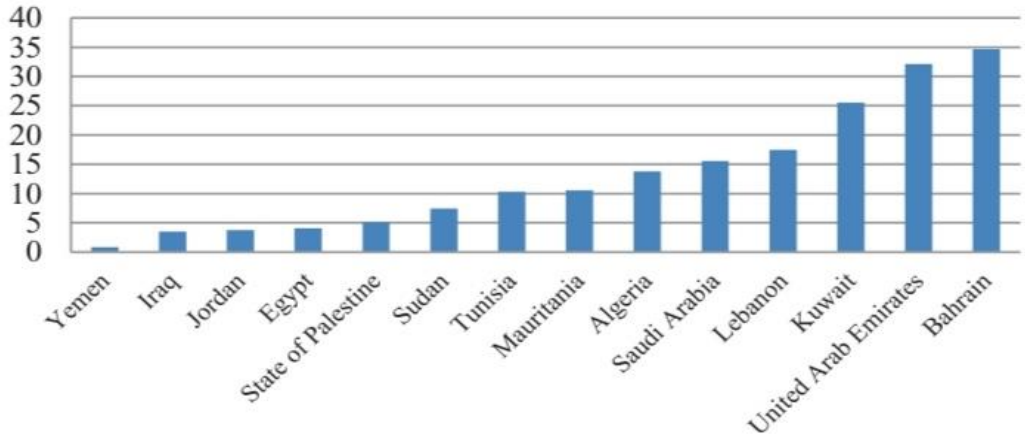

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 8)

نلاحظ من خلال الشكل أن البحرين احتلت المرتبة الأولى من حيث نسبة البالغين الذين لهم حسابات مالية في المؤسسات الرسمية بحوالي 35% تليها كل من الامارات العربية المتحدة، الكويت ولبنان بحوالي 33%، 25%و 17% على التوالي، في حين احتلت اليمن المرتبة الأخيرة حوالي 1%.

- الغرض من الحسابات"شخصية أو تجارية"؛
- عدد المعاملات "الإيداع والسحب"؛
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك).

➢ **مؤشر الادخار:** ويتفرع إلى المؤشرات الفرعية التالية:

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها)؛

الشكل رقم (02): نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية

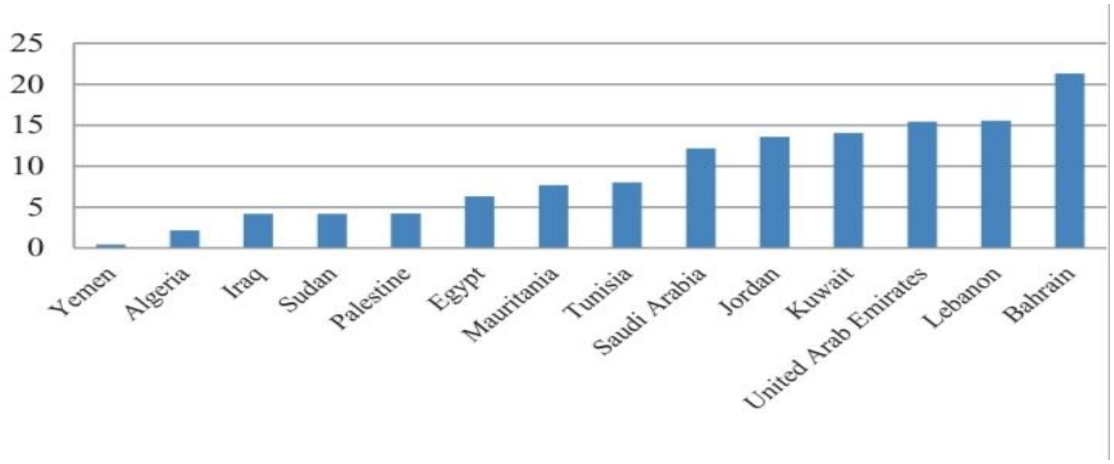

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 8)

يتضح من خلال الشكل أن البحرين قد احتلت المرتبة الأولى عربيا بنسبة حوالي 21% تليها كل من لبنان والإمارات بنسب تراوحت حوالي 15%، أما الجزائر فقد احتلت المرتبة ما قبل الأخيرة بنسبة حوالي 2.5% في حين اليمن احتلت المرتبة الأخيرة في نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار في المؤسسات الرسمية.

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمية أو أي شخص خارج الأسرة؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال في المنزل) خلال 12 شهر.

➢ **مؤشر الاقتراض:** ينبثق منها عدد من المؤشرات الفرعية التي نذكرها فيما يلي:

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية؛

الشكل رقم (03): نسبة البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية

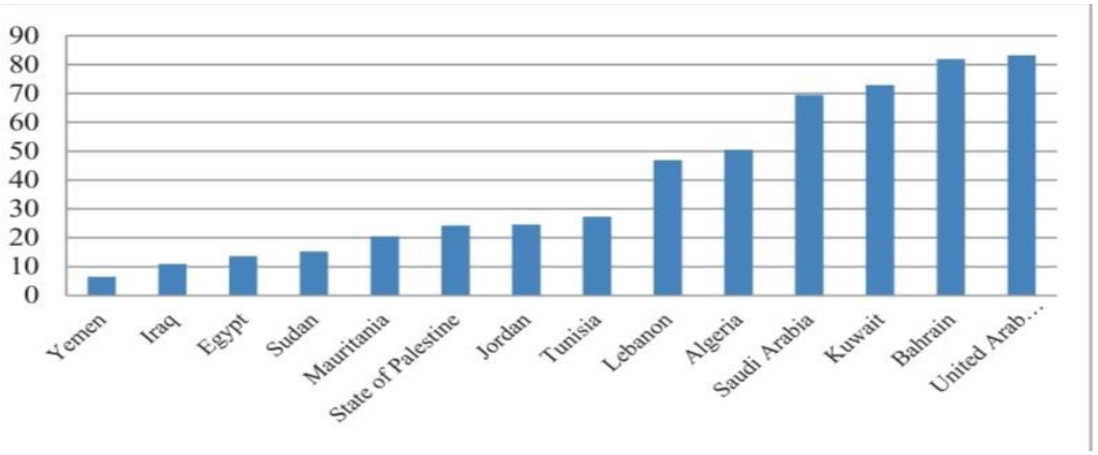

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2018، صفحة 9)

نلاحظ من خلال الشكل أن الإمارات العربية احتلت المركز الأول من ناحية نسبة البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية والتي بلغت حوالي 82% تليها كل من البحرين، الكويت، السعودية والجزائر، بمعدلات حوالي 81%، 72%، 70%، 50% على التوالي، في حين احتلت اليمن المرتبة الأخيرة في هذا المؤشر بنسبة حوالي 8%.

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة و الأصدقاء).

➢ **مؤشر المدفوعات:** ويتفرع إلى:

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12شهر الماضية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع الفواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية.

➢ **مؤشر التأمين:** ويتفرع إلى:

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواطف).

2- الاستقرار المالي ومؤشراته

2-1 تعريف الاستقرار المالي وأهميته

الاستقرار بهذا المعنى هو العمل على التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي، مما يؤدي إلى التقليل من التوترات في الجهاز المصرفي، وبما ينعكس بشكل إيجابي على الاستقرار الاقتصادي (مزهر محسن، 2016، صفحة 362).

ويمكن تعريف الاستقرار المالي أيضا على أنه: قدرة النظام المالي على تخصيص الموارد الاقتصادية وفعالية العمليات الاقتصادية الأخرى، وإدارة المخاطر المالية والمحافظة على قدرته وعلى أداء هذه الوظيفة الأساسية في المقام الأول من خلال آليات التصحيح الذاتي(Boulenfal & Hacini, 2021, p. 739) .

لذلك يمكن القول أن: الاستقرار المالي هو عملية متكاملة تقوم على التأكد من قوة وسلامة عمل مكونات النظام المالي، مما يسهم في تخصيص أمثل للموارد وبالتالي فعالية العمليات الاقتصادية وإدارة المخاطر المالية بكفاءة عالية.

وهناك أهمية كبيرة لتحقيق الاستقرار المالي ويمكن إدراك هذه الأهمية من خلال ما يلي (عبد المنعم عزيز، 2019، الصفحات 48-49):

- غياب الاستقرار المالي يؤثر على النمو الاقتصادي فكلما زادت الاضطرابات المالية تأثر النمو الاقتصادي بذلك، والذي يعني أنه كلما طالت مدة الأزمات المالية قلت معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي ستكون نتائج الاضطرابات المالية كارثية على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية الاجتماعية لذلك أصبح وضع السياسات الكفيلة لتحقيق الاستقرار المالي غاية في الأهمية على مستوى المؤسسات العالمية والمحلية؛
- أن الاضطرابات المالية تقف على رأس المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد العالمي لذلك النظم المالية المضطربة تمثل تحديا كبيرا يؤثر على استقرار هذا الاقتصاد لهذا فقد طالبت المؤسسات المالية الدولية زيادة التدخل في أسواق المال لتقليل حدة المخاطر وتحسين حوكمة النظام المالي العالمي من خلال شبكة مسؤولين لإدارة المخاطر؛
- أهمية الاستقرار يمكن عده سلعة عامة لأن الدول مرتبطة فيما بينها من ناحية التبادل التجاري والاقتصادي والمالي، فإن أي أزمة في دولة معينة لاسيما إذا كانت هذه الدولة من الدول الصناعية السبعة ولا شك من أن عواقب وردود الاستقرار المالي الدولي على الاقتصاد العالمي والنمو كفيلة بدعم هذا الرأي؛
- تكون الأزمات المالية أكثر خطورة عندما تكون نتيجة أثر تقلبات الدورات الاقتصادية المرتبطة بعملية الائتمان.

2.2 المؤشرات المستخدمة لاحتساب مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية

يعتبر مؤشر الاستقرار المالي بمثابة أداة للتوجيه والإنذار المبكر، وهذا لقياسه مستوى الاستقرار المالي بموضوعية فهو بذلك يحدد درجة المخاطر والتقلبات الناتجة عن النظام المالي، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المؤشرات الثلاث التالية:

- ✓ **المؤشر المركب للاستقرار المالي**

يعكس مؤشر الاستقرار المالي مدى استقرار الظروف المالية الكلية، بحيث يساعد على اكتشاف تراكم الاختلالات في القطاع المالي في مرحلة مبكرة، ولكنه لا يستخدم في التنبؤ بفترات الضغط المالي، وتم بناء المؤشر كمقياس كمي مركب باستخدام مجموعة واسعة من المتغيرات (21 متغير) (البنك المركزي المصري، 2017، صفحة 8).

الجدول رقم (01): المقاييس والمؤشرات المكونة لها والمستخدمة لقياس الاستقرار المالي

المقياس المركب	مؤشرات المقياس المركب	المعادلة
مقياس التطور المالي (التنمية المالية) FDI	رسملة السوق/GDP	**Dt = ∑Dit/3**
	الائتمان الكلي/GDP	
	هامش أو فارق الفائدة	
	معدل التضخم	
	عجز الموازنة العامة	

مقياس التعرض للمخاطرة المالية (الضعف المالي) FVI	عجز الحساب الجاري	Vt = ∑Vit/8
	انخفاض أو ارتفاع مفرط (شديد)	
	الائتمان غير الحكومي/الائتمان الكلي	
	القروض كنسبة مئوية من الودائع	
	الودائع/M2 (تغير معنوي)	
	(الاحتياطات/الودائع)/(أوراق نقديةو عملات معدنية/M2)	
مقياس السلامة المالية FSI	القروض المتعثرة/القروض الكلية	St = ∑Sit/5
	رأس المال/الموجودات	
	نسبة رأس المال الخاص/الموجودات الكلية	
	نسبة السيولة (السيولة الكلية/السيولة المطلوبة)	
	نسبة المخاطرة العامة	
مقياس المناخ الاقتصادي العالمي WECI	المناخ الاقتصادي العالمي	Wt = ∑Wit/3
	معدل التضخم العالمي	
	معدل النمو الاقتصادي العالمي	
مؤشر الاستقرار المالي الكلي		AFSI = 3Dt + 8Vt + 5St + 3Wt/19

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (حسون السعدي، 2015، الصفحات 5-10)

✓ **مؤشر Z-Score**

هو مؤشر مركب يستخدم لقياس الاستقرار المالي في البنوك، وذلك بناءا على فكرة مفادها بأن العائد على الأصول (ROA) ذو توزيع طبيعي متوسطه (µROA) وانحرافه المعياري (δ ROA) وأن نسبة رأس المال المصرفي لإجمالي الأصول (K= E/TA) تتوزع حول الوسط الحسابي للعوائد على الأصول كالتالي:

$$Z = (K+ \mu ROA) / \ \delta ROA > 0$$

حيث: (K= E/TA) وتمثل حقوق المساهمين + الإحتياطات القانونية والعامة / إجمالي الأصول

(µROA): متوسط العائد على الأصول خلال أربعة مشاهدات ربعية في كل سنة.

(δ ROA): الإنحراف المعياري للعائد على الأصول وتقيس مدى التذبذب في العوائد على الأصول.

وكلما كانت قيمة مؤشر Z-Score موجبة كلما زاد احتمال البقاء في حالة الاستقرار المصرفي وانخفض احتمال الوقوع في الفشل المالي المصرفي، أي أن قيمة مؤشر Z-Score ترتبط بعلاقة عكسية مع احتمال الفشل المالي المصرفي، حيث يمكن تعريف الفشل المالي المصرفي على أنه الحالة التي تكون فيها نسبة الخسائر لإجمالي الأصول أكبر من نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول، أي أن الخسائر السنوية المحققة تعادل أو تتجاوز رأس المال المصرفي (E/TA≤-ROA) حيث أن صافي قيمة المؤسسة المصرفية تصبح سالبة عندما تقع المؤسسة المصرفية في الفشل المالي (زرير و الحموي، 2016، صفحة 311).

- ✓ **المؤشر التجميعي للاستقرار المالي للدول العربية**

وقد تم اطلاق هذا المؤشر من قبل صندوق النقد العربي بالتعاون مع فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية.

الجدول رقم (02): المؤشرات المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي وعلاقتها بمؤشر AFSI

المؤشر الرئيس	المتغيرات	المؤشرات الفرعية
مؤشر القطاع المصرفي EI	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال
	جودة الأصول	الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون
		صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات إلى قاعدة رأس المال
		نسبة التغطية (المخصصات في الديون غير العاملة)
	السيولة	نسبة الأصول السائلة إلى الإلتزامات السائلة
	الربحية	نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء
		نسبة العائد إلى الأصولROA
		نسبة العائد على حقوق الملكية ROE
		إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل
		هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل
مؤشر الاقتصاد الكلي EI		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
		نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي

	نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي
	معدل نمو الإيرادات الحكومية
	معدل التضخم
	نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي
مؤشر سوق رأس المال CI	المؤشر المركب لصندوق النقد العربي
	القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي
مؤشر الدورة المالية FI	فجوة الإئتمان (الفرق بين نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويل الأجل)

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2020، الصفحات 246-247)

الجدول رقم (03): نتائج قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2020)

السنوات / المؤشرات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المؤشر التجميعي للاستقرار المالي العربي	0.321	0.406	0.527	0.548	0.564	0.487
مؤشر القطاع المصرفي	0.192	0.211	0.290	0.260	0.294	0.214
مؤشر الاقتصاد الكلي	0.081	0.101	0.133	0.120	0.138	0.116
مؤشر سوق رأس المال	0.018	0.059	0.059	0.087	0.071	0.150
مؤشر الدورة المالية	0.030	0.035	0.045	0.080	0.061	0.007

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 222)

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (04): قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية في الفترة (2015-2020)

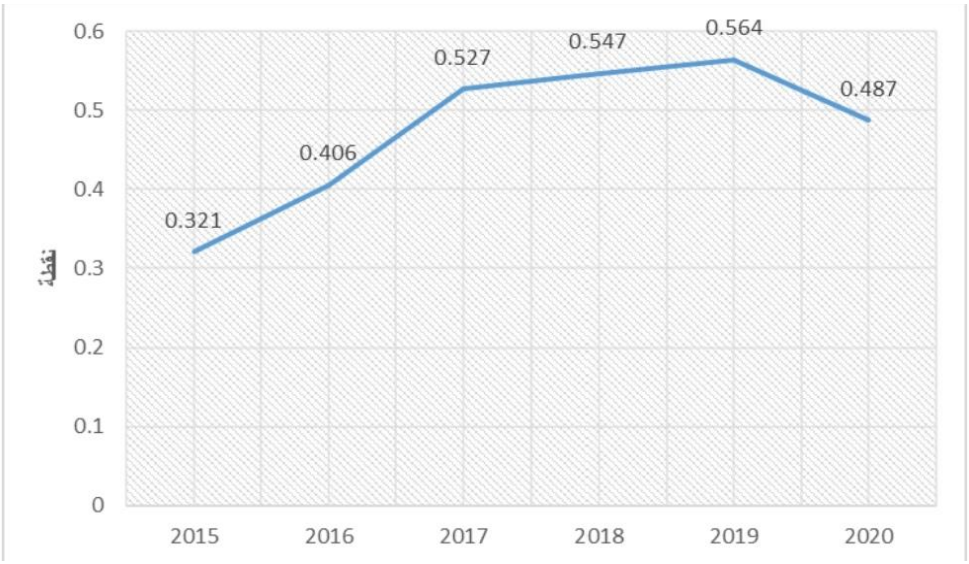

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 219)

من خلال الشكل نلاحظ أن قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية قد انخفضت سنة 2020 حيث سجلت 0.487 نقطة مقابل 0.564 نقطة سنة 2019 وهذا نتيجة للانعكاسات الناتجة عن فيروس كورونا المستجد وتعتبر هذه القيمة مقبولة ومبررة، فيما نلاحظ أيضا أن قيم المؤشر كانت 0.321، 0.406، 0.527و0.547نقطة في السنوات 2015، 2016، 2017و2018 على التوالي وهي بذلك تسجل ارتفاعا في كل سنة وهذا نتيجة للجهود الدولية المبذولة.

الشكل رقم (05): مساهمة المؤشرات الفرعية في مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2020)

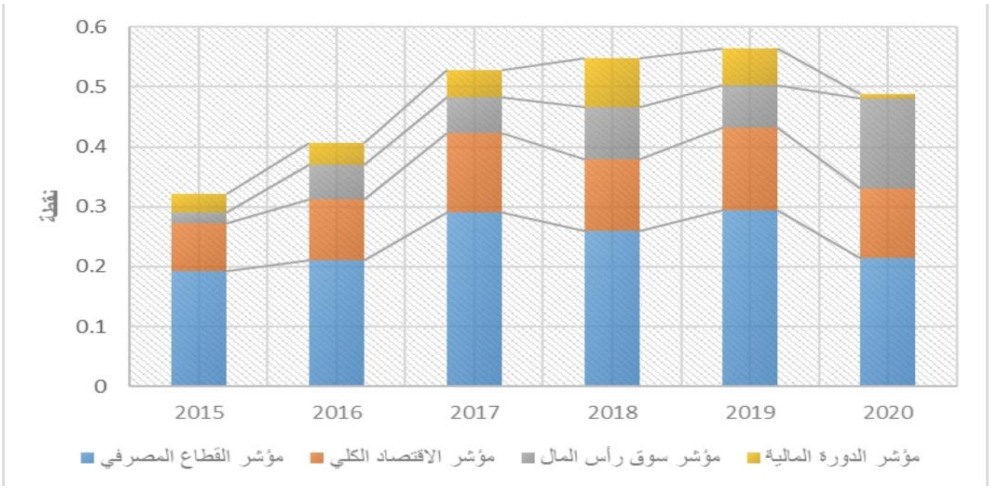

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 222)

نلاحظ من خلال الشكل أن مؤشر القطاع المصرفي له الحصة الأكبر في المساهمة في مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية والتي تراوحت قيمة مساهمته بين 0.2 و0.3 نقطة، ليليه بعد ذلك مؤشر الاقتصاد الكلي.

ثانيا: دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي

1- أهمية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي

تكمن أهمية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في النقاط التالية:

- ✓ يعمل الشمول المالي على تعزيز قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية عبر القنوات الرسمية الخاضعة للرقابة والإشراف واحتواء مؤسسات وبنوك الظل، مما ينعكس بصورة إيجابية على الاستقرار المالي. إضافة إلى ذلك فإن عدم قدرة الأفراد المحرومين من الوصول إلى النظام المالي الرسمي يجعلهم يلجؤون إلى النظام المالي غير الرسمي، الذي بالعادة يكون غير منظم ويمارس إجراءات تعسفية ضد عملائه مما قد يؤدي إلى حدوث عدم استقرار مالي؛
- ✓ الشمول المالي يعمل على توفير السيولة التي يحتاجها قطاع الشركات لإنشاء المشاريع الاقتصادية أو تطويرها وبالتالي توفير المزيد من فرص العمل وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي؛
- ✓ يمكن وصف العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي بأنها تكاملية، وفي كثير من الأحيان تعتبر علاقة طردية، فكلما تعززت مؤشرات الشمول المالي تحسنت مستويات الاستقرار المالي، حيث إن اتساع قاعدة استخدام الخدمات والمنتجات المالية الرسمية لتشمل كافة الفئات المستهدفة يساهم في تعزيز الاستقرار المالي. علاوة على ذاك فإن توسيع قاعدة الودائع الادخارية والاستثمارية ليشمل صغار المودعين كفيل بالحد من مخاطر السيولة كون أن هذا النوع من الودائع يعتبر أكثر استقرارا؛
- ✓ من جانب آخر يعزز الشمول المالي من فعالية الوساطة المالية وذلك من خلال تجميع مدخرات الأفراد المحرومين من التعامل مع النظام المالي الرسمي، مما يمكن من زيادة المدخرات وتحسين آداء البنوك. كما أن توسيع الشمول المالي بشكل مدروس وحصيف وتوفير البنية التحتية التنظيمية والتشريعية اللازمة له ليدعم النمو الشامل والمستدام وبالتالي يعزز الاستقرار المالي، كذلك الشمول المالي يحسن من تنويع الخدمات المالية لدى المؤسسات المالية وبالتالي تقليل المخاطر (صندوق النقد العربي، 2019، الصفحات 4-5).

2- العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي - نماذج لدول عربية-

يعتبر الشمول المالي صعب التحقق دون وجود استقرار مالي في النظام المالي، كما أنه من الصعب استمرار الاستقرار المالي في ظل استبعاد المجتمع والقطاع الاقتصادي من الناحية المالية، ومن خلال هذه الدراسة سنحاول تسليط الضوء حول ثلاث أنواع لمؤشرات الاستقرار المالي وعلاقتها بمؤشرات الشمول المالي التي يصدرها البنك الدولي كل ثلاث سنوات.

2-1- المؤشر التجميعي للاستقرار المالي كنموذج في الأردن

الجدول رقم (04): مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي في الأردن خلال الفترة (2011-2017)

السنوات	مؤشر الشمول المالي	مؤشر الاستقرار المالي
2011	25.5	38
2014	24.6	51
2017	42.1	46

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 198)، (World Bank, 2022)

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (06): العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي في الأردن

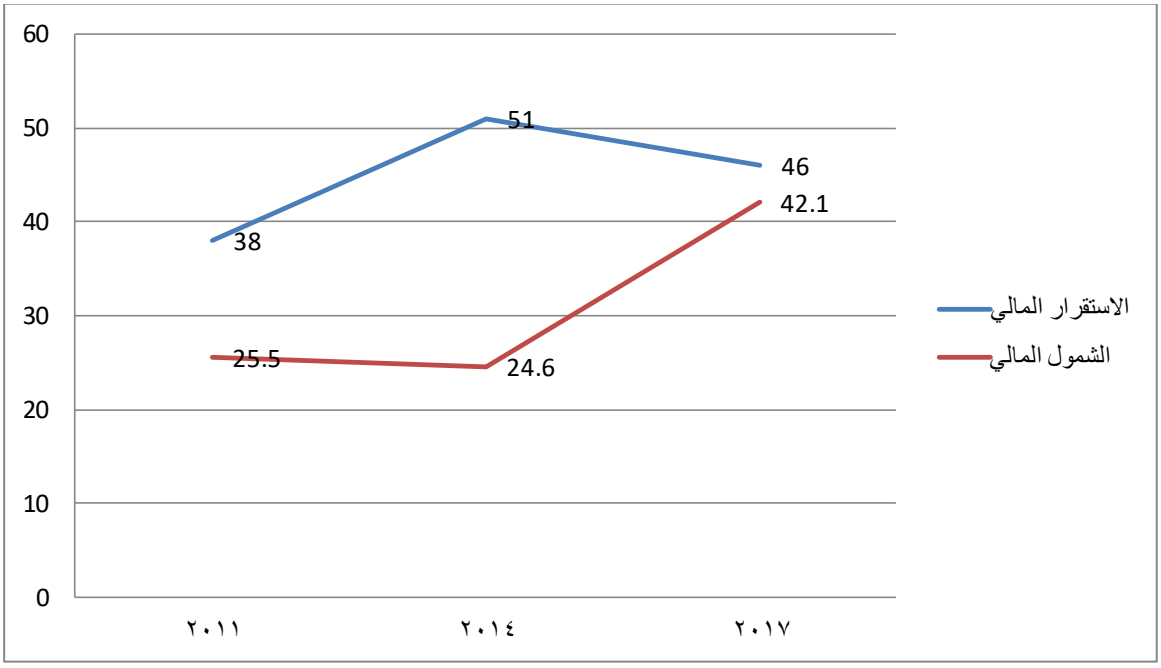

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (04)

من خلال الشكل يتضح أن مؤشر الشمول المالي عرف انخفاضا من 25.5% سنة 2011 إلى 24.6% سنة 2014 ليرتفع إلى 42.1% سنة 2017، في حين شهد مؤشر الاستقرار المالي ارتفاعا من 38% سنة 2011 إلى 51% سنة 2014 لينخفض إلى 46% سنة 2017 وهذا ما يعكس العلاقة العكسية بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي في الأردن.

2-2- مؤشر Z-Score للاستقرار المالي كنموذج في العراق

الجدول رقم (05): مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي في العراق خلال الفترة (2011-2017)

السنوات	مؤشر الشمول المالي	مؤشر الاستقرار المالي
2011	10.6	24
2014	11	27
2017	20.3	20.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (World Bank, 2022) و (World Bank, 2022)

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (07): العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي في العراق

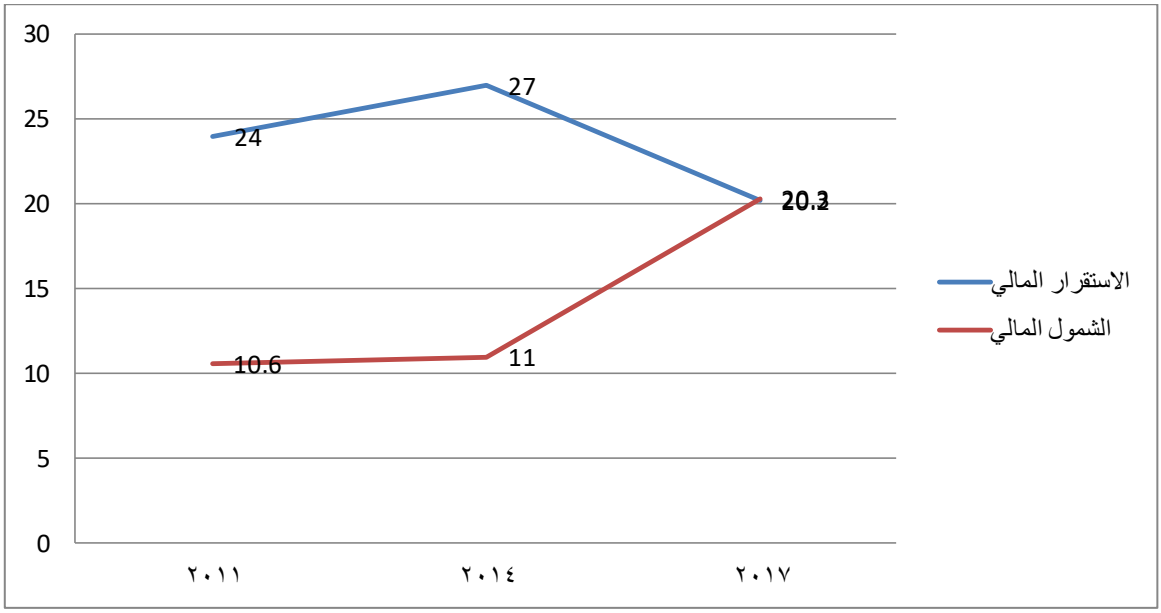

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (05)

يتبين من خلال الشكل أن مؤشر الشمول المالي قد شهد ارتفاعا من 10.6% سنة 2011 إلى 11% سنة 2014 في حين قابله ارتفاعا في مؤشر الاستقرار المالي من 24% سنة 2011 إلى 27% سنة 2014 وهذا ما يفسر العلاقة الطردية بينهما، أما سنة 2017 فقد عرفت ارتفاعا متواصلا لمؤشر الشمول المالي الذي بلغ 20.3% قابله انخفاضا في مؤشر الاستقرار المالي وهذا مايعكس العلاقة العكسية بين المتغيرين.

2-3- المؤشر التجميعي للاستقرار المالي كنموذج في الجزائر

الجدول رقم (06): مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2011-2017)

السنوات	مؤشر الشمول المالي	مؤشر الاستقرار المالي
2011	33.3	45.61
2014	50.5	45.42
2017	42.4	57.71

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (دردور، 2019، صفحة 181)، (World Bank, 2022)

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (08): العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي في الجزائر

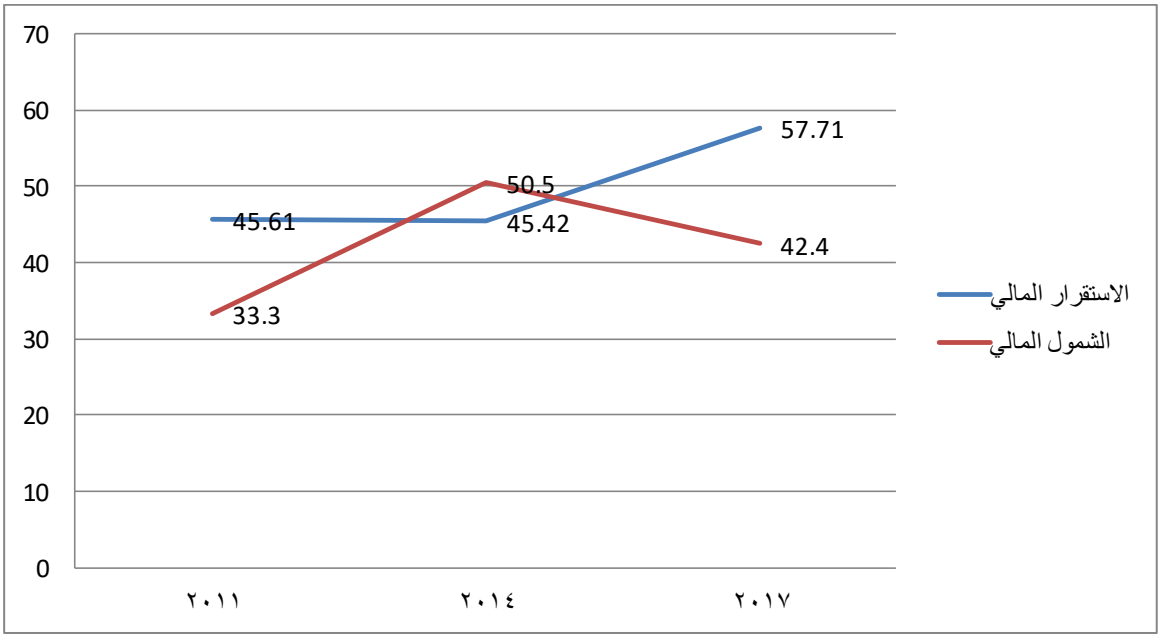

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (06)

نلاحظ من خلال الشكل أن مؤشر الشمول المالي عرف ارتفاعا من 33.3% سنة 2011 إلى 50.5% سنة 2014 لينخفض 42.4% سنة 2017، في حين عرف مؤشر الاستقرار المالي انخفاض طفيف من 45.61% سنة 2011 إلى 45.42% سنة 2014 ليرتفع إلى 57.71% سنة 2017 وهذا ما يفسر العلاقة العكسية بين المتغيرين.

خاتمة

من خلال دراستنا للشمول المالي والاستقرار المالي تبين لنا أن الشمول المالي يقدم أحدث المنتجات والخدمات المصرفية التي تسهل توصيل الخدمات المصرفية إلى كل فئات المجتمع خاصة الريفية والهشة، وهذا ما أدى إلى زيادة أهميته على الساحة الدولية والعالمية، وأن حالة الاستقرار المالي تتمثل باستقرار جميع مكونات النظام المالي وكذلك استقرار أسواق المال وكافة الأنشطة المرتبطة بها.

النتائج

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكرها في النقاط التالية:

- يعتبر الشمول المالي من أبرز اهتمامات الدول في تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر بالإضافة إلى توفير فرص العمل؛
- يساهم الشمول المالي في تعميم الخدمات المالية وتوسيعها، وبالتالي فهو تعد عامل أساسي لتعزيز الاستقرار المالي؛
- يعتبر الاستقرار المالي هدف استراتيجي لتعزيز الثقة في النظام المالي؛
- يعد مؤشر القطاع المصرفي من ضمن المؤشرات ذات الحصة الأكبر المساهمة في مؤشر الاستقرار المالي التجميعي؛
- إن العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي ليست بعلاقة طردية دائما ففي بعض الأحيان قد تكون علاقة عكسية وهذا ما ينفي الدراسات العالمية.
- **التوصيات**
- العمل على إرساء مبادئ للشمول المالي من شأنها أن تعزز من الاستقرار المالي في الدول العربية؛
- تبني استراتيجية واضحة تعمل على تحقيق التكامل بين الشمول المالي والاستقرار المالي؛
- يجب توحيد حساب مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المالي في الدول العربية وهذا للتوصل إلى نتائج ذات مصداقية خاصة عند المقارنة بين الدول العربية؛
- العمل على انتهاج نظام مالي يدعم الشمول المالي والذي من شأنه أن يعزز من الاستقرار المالي في الدول العربية.
- ضرورة توفير بيئة قانونية تدعم الشمول المالي وتعزز الاستقرار المالي.

المراجع والمصادر

Boulenfal, A., & Hacini, I. (2021, March). The relationship between financial inclusion and financial stability -Empirical evidence from the North African countries-. *Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies, 08*(01).

Rakhrour, Y., & Daham, S. R. (2021, July). Financial Inclusion in Algerie: reality and outlook. *Strategy and Development Review, 11*(04).

World Bank. (2022, 04 10). *Developement Indicators.* Récupéré sur https://databank.albankaldawli.org/source/global-financial-development/preview/on%D8%8C.

World Bank. (2022, 04 10). *The Global Findex Database.* Récupéré sur https://globalfindex.worldbank.org/.

world bank. (بلا تاريخ). *world bank*. تاريخ الاسترداد 11 04، 2022، من https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#1.

world bank. (s.d.). *world bank*. Consulté le 04 11, 2022, sur https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#1.

أسماء دردور. (2019). بناء مؤشر مركب لقياس الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة 2003-2017. *مجلة الباحث*(01).

البنك المركزي المصري. (2017). *تقرير الاستقرار المالي*.

حيدر عبد المنعم عزيز. (2019). استراتيجية البنك المركزي العراقي(2016-2022) ودورها المرتقب في تعزيز الاستقرار المالي. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*(21).

رانيا زرير، و نرمين الحموي. (2016). مدى ملاءمة Z-Score لقياس الاستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة التقليدية. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية-*، *38*(01).

صبحي حسون السعدي. (2015). طرق قياس والتنبؤ بمستوى الاستقرار المالي: دراسة تحليلية في عينة من الدول للمدة (2000-2012). *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية*(18).

صندوق النقد العربي. (2018). *احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية*.

صندوق النقد العربي. (2019). *الشمول المالي في الدول العربية -الجهود والسياسات والتجارب-*.

صندوق النقد العربي. (2019). *تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019*.

صندوق النقد العربي. (2020). *تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية .*

صندوق النقد العربي. (2021). *تقرير الاستقرار المالي في الدول العربي .*

مشتاق محمود السبعاوي، سلام انور احمد، و يالجين فاتح سليمان. (2012). الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرف الاسلامي -دراسة تحليلية لعينة من المصارف الاسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للأزمة المالية-. *مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية* (2).

مها مزهر محسن. (2016). اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة 2009-2013. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية* (92).